

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثانية والسبعون

الجلسة ٧٩٥٨

الجمعة، ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

(بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	السيد يويرثي سوليث	الرئيس
السيد سافرنكوف	الاتحاد الروسي	الأعضاء:
السيد أليمو	إثيوبيا	
السيد بيرموديث	أوروغواي	
السيد يلتشينكو	أوكرانيا	
السيد كاردي	إيطاليا	
السيد سيس	السنغال	
السيد سكوغ	السويد	
السيد ليو جياي	الصين	
السيد دولانتر	فرنسا	
السيد عمروف	كازاخستان	
السيد أبو العطا	مصر	
السيد ويلسون	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	
السيدة هيلي	الولايات المتحدة الأمريكية	
السيد ييشو	اليابان	

جدول الأعمال

عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1715739 (A)



افتتحت الجلسة في الساعة ١٧/٤٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو ممثل جمهورية كوريا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2017/472 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة الأمريكية.

إن المجلس مستعد للشرع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. أُطْرَح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجرى تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أوروغواي، أوكرانيا، إيطاليا، دولية بوليفيا المتعددة القوميات، السنغال، السويد، الصين، فرنسا، كازاخستان، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة

الرئيس (تكلم بالإسبانية): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٣٥٦ (٢٠١٧).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): إن مجلس الأمن يبعث برسالة واضحة إلى كوريا الشمالية اليوم - وقف إطلاق القذائف التسيارية أو مواجهة

العواقب. وأعضاء المجلس - ومن بينهم أقرب جيران كوريا الشمالية - يتفقون على أن قذائف كوريا الشمالية تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين وأنه لا بد للمجتمع الدولي أن يرد على التهديد. وكان يتعين على كوريا الشمالية منذ وقت طويل أن تفهم الرسالة. يجتمع المجتمع الدولي معا لاتخاذ إجراءات، والضغط لن يتوقف على كوريا الشمالية إلى أن تمتثل تماما مع قرارات المجلس.

إن عمليات إطلاق القذائف الاستفزازية وغير القانونية من جانب كوريا الشمالية تمثل تهديدا مباشرا لأمن العديد من البلدان، بما فيها بلدي. وقد سقطت القذائف بالفعل وعلى نحو خطير القذائف بالقرب من كوريا الجنوبية واليابان، ومؤخرا، بالقرب من روسيا. ويحتمل أن يصيب كل صاروخ كوري شمالي طائرة أو سفينة، مما يهدد حياة المدنيين. وكل اختبار تجرية يصعد التوترات في المنطقة.

ولكن على الرغم من جميع المخاطر والجزاءات التي فرضها المجلس حتى الآن، فإن كوريا الشمالية لا تزال تختار التصعيد. والسبب في أن كوريا الشمالية تواصل إطلاق هذه القذائف واضح. فهي تعلن صراحة أنها تريد الحصول على القدرة على إيصال أسلحة الدمار الشامل إلى مسافات طويلة لتصل إلى الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية، والمدن اليابانية. ولهذا تتزايد تجارب القذائف التسيارية التي يجربها النظام.

ومع كل عملية إطلاق، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تحصل على بيانات تقنية قيمة لإحراز مزيد من التقدم، ولكنها تود توسيع نطاق العمليات رويدا رويدا. وأدان مجلس الأمن عن حق ومرارا وتكرارا عمليات الإطلاق وطلب من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن توقف جميع الأنشطة المتصلة ببرامجها للقذائف التسيارية. واجتمع وزراء الخارجية هنا قبل شهر (انظر S/PV.7932) لمطالبة جمهورية كوريا الشعبية

للاستفزازات المقبلة. وإلى جانب العواقب الدبلوماسية والمالية، فإن الولايات المتحدة لا تزال مستعدة لمواجهة عدوان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالوسائل الأخرى، إذا لزم الأمر.

فالولايات المتحدة ملتزمة التزاما تاما بالدفاع عن نفسها وحلفائها ضد العدوان من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومرة أخرى، على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تقر ما إذا كانت ستستمر في السير على هذا المسار الخطير. وكما بين مجلس الأمن اليوم، فإن عمليات إطلاق القذائف والتجارب النووية في المستقبل غير مقبولة على الإطلاق. ونأمل أن تدرك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تلك الاستجابة وأن تختار مسارا بناء بصورة أكبر نحو تحقيق الاستقرار والأمن والسلام.

السيد ليو جيايي (الصين) (تكلم بالصينية): إن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة تتضمن أحكاما صريحة لمواجهة أية عمليات إطلاق تجريبها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية. وتعارض الصين عمليات الإطلاق التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأظهر القرار ٢٣٥٦ (٢٠١٧)، الذي اتخذته المجلس اليوم، الموقف الموحد للمجتمع الدولي إزاء تطوير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للبرامج النووية وبرامج القذائف. وفي الوقت نفسه، يؤكد القرار مجددا على أهمية الحفاظ على السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وفي شمال شرق آسيا ككل، ويعرب عن الالتزام بحل سلمي ودبلوماسي وسياسي للحالة، ويشدد على أهمية خفض التوتر في شبه الجزيرة من جانب الأطراف المعنية.

وتدعو الصين جميع الأطراف إلى التنفيذ الكامل والشامل لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإلى السعي الجاد لإيجاد تسوية سلمية للمسألة النووية في شبه الجزيرة عن طريق مضاعفة الجهود لتشجيع منع الانتشار والسلام والحوار. إن الحالة الراهنة في شبه الجزيرة معقدة وحساسة. وفي

الديمقراطية بأن تتوقف. ويبين القرار ٢٣٥٦ (٢٠١٧) أن تلك لم تكن مجرد كلمات.

إن الولايات المتحدة ستعمل بلا كلل للتأكد من أن المجتمع الدولي لن يقبل إطلاقا بالانتهاكات التي ترتكبها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو يتغاضى عنها. وعلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تدرك أن المجتمع الدولي لن يقبل إطلاقا بتطوير النظام للأسلحة النووية أو تجربتها. وإلى أن تعيد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية النظر، على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تضطلع بدورها في زيادة ممارسة الضغط. وتشكل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تهديدا علميا يتطلب استجابة عالمية. ولا يزال هناك مجال كبير لتحسين تنفيذ جزاءات مجلس الأمن المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولذلك السبب تجدد الولايات المتحدة دعوتها الدول المسؤولة إلى قطع العلاقات الدبلوماسية ووقف التجارة غير القانونية مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويجب على البلدان أيضا أن تفعل المزيد لكسر حلقات التهريب من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ولوقف مصادر التمويل التي تستخدمها لتطوير أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها.

وستواصل الولايات المتحدة السعي للتوصل إلى تسوية سلمية ودبلوماسية للحالة. فنحن نريد التوصل إلى حل تفاوضي، ولكن على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تفي بالتزاماتها الأساسية أولا بوقف جميع عمليات إطلاق القذائف التسيارية وتجارب الأسلحة النووية واتخاذ خطوات ملموسة صوب التخلص من برنامجها للأسلحة النووية. إن هدفنا ليس تغيير النظام. وليس لدى الولايات المتحدة أية رغبة في تهديد شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو زعزعة الاستقرار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ولم نغلق الباب إطلاقا أمام الحوار مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولكن كما قلنا من قبل، يجب أن تظل جميع الخيارات مطروحة من أجل الاستجابة

تقديرنا للولايات المتحدة على أخذها زمام المبادرة. كما نعرب عن تقديرنا لجميع أعضاء مجلس الأمن على دعمهم.

ولفترة ثلاثة أسابيع متتالية، أطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قذائف تسيارية في انتهاك صارخ لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وذلك أمر غير مقبول بتاتا. وتدين اليابان بشدة عملية الإطلاق الأخيرة وكذلك عمليات الإطلاق السابقة، التي أجريت ثماني مرات في هذا العام وحده. وواصلت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بعناد تعزيز قوتها النووية، في حين تتجاهل تماما إرادة المجتمع الدولي. وتلك الاستفزات المستمرة تدوس على الجهود الدولية المبذولة من أجل إيجاد حل سلمي للمسائل النووية ومسائل القذائف وتشكل تحديا مباشرا لأمن اليابان والمنطقة وخارجهما.

وعلى المجتمع الدولي ألا يدع تحدي قرارات مجلس الأمن بدون التصدي له. ويوجه اتخاذ القرار ٢٣٥٦ (٢٠١٧) اليوم بالإجماع إشارة قوية للغاية مفادها أن عمليات إطلاق القذائف التسيارية تترتب عليها عواقب. وفي مناسبات لا تحصى، أوضحنا أننا دائما على استعداد لاستئناف الحوار لو أبدت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التزاما صادقا واتخذت خطوات ملموسة نحو نزع السلاح النووي. ويبين النمط الحالي لعمليات إطلاق القذائف التسيارية بشكل متكرر واستفزازي على نحو يندر بالخطر أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أبعد ما تكون عن استئناف حوار ذي معنى. وذلك لا يترك لنا أي خيار سوى مواصلة زيادة الضغط على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وحن الوقت لكي تبدي جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التزاما متجددا بالتنفيذ الصارم والدقيق لقرارات مجلس الأمن القائمة، بما في القرار الذي اتخذناه للتو اليوم، بغية أن تدرك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن عليها أن تغير سياساتها الحالية.

الوقت نفسه، توجد فرصة سانحة بالغة الأهمية للعودة إلى المسار الصحيح للبحث عن تسوية للمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية بالحوار والمفاوضات. ومن واجب جميع الأطراف المعنية أن تمارس ضبط النفس وأن تفعل المزيد للمساعدة على تخفيف حدة التوتر وبناء الثقة المتبادلة، بدلا من العكس.

وظلت الصين، بوصفها جارا قريبا لشبه الجزيرة الكورية، تصر دائما على إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية، والحفاظ على السلام والاستقرار في شبه الجزيرة والسعي للتوصل إلى حل عن طريق الحوار والمفاوضات. وكانت الصين دائما معارضة بشدة للفوضى والنزاع في شبه الجزيرة. واستنادا إلى التطورات في شبه الجزيرة، اقترحت الصين اتخاذ النهج المزدوج المسار المتعلق بتعزيز إحراز تقدم مواز في جهود نزع السلاح النووي وإنشاء آلية للسلام في شبه الجزيرة. كما قدمت الصين اقتراح الوقف مقابل الوقف، الذي يسمح بتعليق أنشطة القذائف النووية من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ووقف المناورات العسكرية الضخمة بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا. وهذان الاقتراحان واقعيان وعمليان. ونأمل أن ينظر فيهما بشكل جدي وأن يلقيا استجابة بناءة من الأطراف المعنية.

إن الصين، من جانبها، منفتحة على الاقتراحات المفيدة التي تقدمها جميع الأطراف. ونأمل أن تعمل جميع الأطراف المعنية مع الصين على الاستمرار في ممارسة الضغط من أجل إجراء الحوار والمفاوضات بغية التوصل إلى حل للمشاكل في شبه الجزيرة الكورية في إطار المحادثات السداسية، ومواصلة العمل بفعالية وبصورة بناءة نحو تحقيق هدف نزع السلاح النووي المبكر والسلام والأمن الدائمين في شبه الجزيرة الكورية.

السيد بيشو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): ترحب اليابان باتخاذ القرار ٢٣٣٦ (٢٠١٧) بالإجماع. ونود أن نعرب عن

قيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أن تحتسب ثمن تحديدها للمجلس والمجتمع الدولي ككل.

في الختام، أود أن أشدد على أن إيطاليا ترى أن الجزاءات يجب أن تظل أداة تستخدم لتعزيز استراتيجية أوسع تهدف إلى تحقيق السلام الدائم والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية. غير أن الجزاءات ليست غاية في حد ذاتها. ويجب تجنب الآثار السلبية على السكان المدنيين والحالة الإنسانية في البلد. إن الهدف النهائي هو إحداث تغيير في سلوك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فلربما تتبع سبيلا يفضي إلى حل سلمي وشامل لشبه الجزيرة الكورية وللمنطقة ككل.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد أيدت روسيا القرار الجديد ٢٣٥٦ (٢٠١٧) الذي اتخذ اليوم بشأن فرض جزاءات على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. والقرار الذي اتخذناه للتو يطالب بيونغ يانغ بضرورة وقف سلوكها غير اللائق لبيونغ يانغ لكي تنصاع إلى المطالب المشروعة للمجتمع الدولي. إن إطلاق القذائف، ولا سيما تلك التي جرت من دون سابق إنذار، أمر غير مقبول. وهي لا تشكل خطرا على أمن النقل في المنطقة فحسب، بل أيضا على حياة الناس.

وفي الوقت نفسه، نود أن نسترعى الانتباه إلى بعض النقاط الخلافية في القرار الذي اتخذناه من فورنا. وبطبيعة الحال، فإن بيونغ يانغ تنتهك الجزاءات المفروضة عليها. غير أنها لا تزود مكونات أسلحة الدمار الشامل إلى جهات فاعلة من غير الدول. ولا توجد صلة مباشرة بين تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وتصرفات السلطات في بيونغ يانغ. ولا بد من وقف ممارسة ذكرها في سياق الجزاءات. إذ أنها تؤدي إلى نتائج عكسية، ولا سيما بالنسبة للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ذاته.

لقد ذكرت روسيا مرارا أن القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) هو أساسا بمثابة منبر للتعاون بين الدول لمنع وقوع المواد المستخدمة

وبالإضافة إلى ذلك، فإن القرار ٢٣٥٦ (٢٠١٧) ليس نهاية جهودنا. ويجب أن نواصل ممارسة الضغط على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حتى تبدي التزاما صادقا وتتخذ خطوات ملموسة نحو نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية. وستواصل اليابان العمل بشكل وثيق مع أعضاء المجلس وجميع الدول الأعضاء الأخرى للتوصل إلى حل شامل للمشاكل المتصلة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد كاردي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب إيطاليا باتخاذ القرار ٢٣٥٦ (٢٠١٧) بالإجماع. ووجه مجلس الأمن اليوم رسالة أخرى للوحدة والتصميم ضد الاستفزاز المتكرر لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الذي يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وتهديدا خطيرا للسلام والأمن الإقليميين والدوليين. ونشكر الولايات المتحدة والصين على المضي قدما بالقرار بروح للتعاون الفعال مع جميع الأطراف والجهات الفاعلة ذات الصلة، وهو يبقى بالغ الأهمية للجهود الشاملة الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية.

تؤكد مجددا إيطاليا إدانتها الشديدة للقذائف التي أطلقتها مؤخرا كوريا الشمالية والأنشطة النووية ذات الصلة. يجب على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تنهي تجاهلها الصارخ للالتزامات الدولية وأن تتخذ خطوات فورية للتخلي عن سياستها التحديه والانعزالية. ويمكنها أن تفعل ذلك أولا بالالتزام التام بوقف برامج القذائف النووية بطريقة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها.

وكوننا نترأس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، نواصل العمل بلا كلل مع الأعضاء الآخرين من أجل كفاءة التنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار الذي اتخذته المجلس من فوره، بتأييد من جميع الأعضاء. ولا بد من نظام جزاءات صارم وفعال لحمل

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إنها تتعلق بثلاث شركات روسية ومواطن روسي. والخطوة محيرة ومخيبة جدا للآمال.

قلنا مرارا أن آلية التقييد الانفرادية غير قانونية من وجهة نظر القانون الدولي. وتبين الممارسة عدم فعالية هذه التدابير ومدى درجة تدمير ذلك النهج. يجري استخدام مطرقة الجزاءات كوسيلة لحل المشاكل العالمية الشاملة، بدلا من أدوات الدبلوماسية. وهذا ينطبق تماما على القرار الأخير لواشنطن، وهو قرار لا يسهم في تسوية الحالة في شبه الجزيرة الكورية.

ومن الضروري أن نلاحظ أنه بعد تغيير الإدارة في الولايات المتحدة ظلت الجزاءات العاجزة ثابتة في السياسة الأمريكية. وهذا يشمل محاولات ترمي إلى تطبيق تلك الجزاءات على المنظمات الروسية والمواطنين الروس. ولكن واشنطن بدلا من البدء بتناول العمل المتأخر الذي تراكم في العلاقات الثنائية، تسير في الاتجاه المعاكس وتتخذ خطوات غير ودية ما من شأنها سوى تعقيد تطبيع حوارنا وتعاوننا في الشؤون الدولية.

إن مساعي بيونغ يانغ المتهورة ينبغي ألا تؤدي إلى زيادة النشاط العسكري في المنطقة، وما هو أكثر من ذلك، تنفيذ مخططات لاستخدام القوة. إنه منطقي يتسم بالمواجهة ومشحون بعواقب كارثية على شبه الجزيرة الكورية والمنطقة برمتها. وبالنسبة لنا، من الواضح بالمطلق أنه ينبغي أن يكون الخيار لصالح استخدام الأدوات الدبلوماسية عند الحد الأقصى.

في هذا السياق، فإن مقترحات الصين بشأن تجميد قائم على شقين لبرنامج القذائف النووية لكوريا الشمالية والمناورات المشتركة بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية، وفي الوقت نفسه المضى قُدمًا بإيجاد حل للمشاكل التي تواجهها شبه الجزيرة، جدية بالاهتمام الجدي. ونحن على استعداد لتعزيز الجهود الدولية وجهود الأمم المتحدة الرامية إلى انفراج دبلوماسي في شبه الجزيرة الكورية. ونرحب باعتراف الأمين العام رفع مكانة الأمم المتحدة في حل التوتر المحيط بجمهورية كوريا الشعبية

في تصنيع أسلحة الدمار الشامل في أيدي جهات فاعلة من غير الدول. ومن دون التعاون، يستحيل تحقيق ذلك الهدف على الصعيد العالمي. إن أي محاولات لجر القرار إلى آليات الإنفاذ لن يُكتب لها النجاح، لا سيما في الولايات القضائية الوطنية. ينبغي لمؤيدي الإبقاء على الإشارة إلى القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) أن يفهموا بأنهم بقيامهم بذلك إنما يضعفون روح التعاون والتفاعل المتأصلة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن البلدان التي تعاني بالفعل من عدم الانتشار تحذر من هذه الوثيقة بسوق حجة إضافية لصالح عدم الامتثال. كما أن لدينا شكوكا جدية إزاء الإشارة في النص لبرامج أخرى تتعلق بأسلحة الدمار الشامل. فوجود هذه الفقرة يتطلب أدلة مقنعة. فلا يجوز لمجلس الأمن أن يخطئ ويجب أن يعمل مع إطار من الحقائق العملية، وليس على أساس افتراضات. إننا نتذكر كيف بدأت الولايات المتحدة الحرب على العراق تحت ذريعة كاذبة بأنه توجد أسلحة دمار شامل في بغداد. وفي الوقت الراهن، لا يوجد دليل على أن بيونغ يانغ تعمل على تطوير أسلحة كيميائية أو برامج أسلحة بيولوجية. وإذا كان لدى أي من الزملاء أدلة مقنعة بأن بيونغ يانغ مذنبة في هذه المسألة، فنحن على استعداد للنظر فيها. تبين الوقائع المتاحة لنا ما يلي.

إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عضو في اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، ولا يوجد أي ادعاءات مقدمة ضدها بموجب الاتفاقية. ونعلم أيضا أنه على الرغم من أن بيونغ يانغ، ليست طرفا في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، شجعت بنشاط ماليزيا على تسخير خبرات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية للتحقيق في اغتيال كيم جونج - نام، ولم تُعلن بعد النتائج النهائية للتحقيق.

نود أن نسمع إيضاحات من الولايات المتحدة بشأن توسيع نطاق الجزاءات الأمريكية، التي أعلنتها في ١ حزيران/يونيه ضد

السيد ويلسن (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):
ترحب المملكة المتحدة باتخاذ القرار ٢٣٥٦ (٢٠١٧) بالإجماع اليوم. ومن خلال القرار ووجدتنا، وجهنا رسالة واضحة إلى نظام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية - إننا، نحن مجلس الأمن، سنتخذ إجراءات في وجه استمرار نمط السلوك المتهور والعدائي من بيونغ يانغ. فتكرار عمليات إطلاق القذائف يهدد حلفاءنا وشركاءنا في جمهورية كوريا واليابان والمنطقة قاطبة. وتظهر جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بكل تجرية تقوم بها بها لإطلاق القذائف تجاهلاً تاماً للأمن الدولي. فهي تقدّم طموحاتها التدميرية على رفاه شعبها. إن هذا الوضع لا يمكن أن يستمر ببساطة.

وقد أطلقت عدة قذائف في هذا العام وحده. وتبين إجراءات النظام وتصريحاته النية الواضحة لمواصلة برنامجه للأسلحة غير المشروعة. وعلينا أن نبين أن هناك عواقب وأن المجتمع الدولي بأكمله يقف دعماً للمجلس في التصدي لهذا الخطر.

ولذلك، وللمرة الثالثة في ١٨ شهراً، ليس للمجلس أي خيار سوى اتخاذ إجراء حاسم. ومن خلال هذا القرار بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، سنحدّد من قدرة الأفراد والكيانات الرئيسية من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على مساعدة أو تمويل برامج الأسلحة غير المشروعة - بناء على التحليلات والتوصيات المقدمة من فريق خبراء الأمم المتحدة. وسنقلّ قدرتهم على توليد الإيرادات اللازمة لدعم برامج النظام النووية وبرامج القذائف التسيارية غير المشروعة.

إن رسالتنا واضحة: لن نسمح بالنطاق الواسع من الأنشطة المضللة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التي يتركز عليها دعم برامجها غير المشروعة، ولن نصرف انتباهنا عنها. وتفرض القرارات التي اتخذها المجلس جزاءات شديدة التنوع على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهي قرارات مؤثرة. فمن

الديمقراطية. وبغية إيجاد صيغة لتطبيع الحالة، يجب علينا ألا ننسى أن الجزاءات المفروضة على كوريا الشمالية ينبغي ألا تؤدي إلى خنق مواطنيها العاديين البالغ عددهم ٢٥ مليون نسمة، والأغلبية الواسعة منهم بحاجة إلى المساعدة العاجلة. وفي هذا الصدد، نحن مقتنعون بأنه عندما يتعلق الأمر بالجهود الإنسانية، يجب على الأمم المتحدة أن نفي بواجبها. القرارات والإجراءات غير الإنسانية بشأن حالة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وغيرها من حالات الأزمات أمر غير مقبول، بغض النظر عن مدى صعوبة تلك الحالات.

إن سبب التوتر في شبه الجزيرة ليس مرده فقط إلى برنامج بيونغ يانغ للقذائف النووية. بل يتعلق أيضاً بزيادة النشاط العسكري الإقليمي وخاصة من جانب بعض الدول خارج المنطقة في شمال شرق آسيا. ثمة عامل آخر مزعزع للاستقرار، ألا وهو نشر عناصر منظومة الولايات المتحدة الدفاعية المضادة للقذائف في أراضي جمهورية كوريا. لقد أكدنا مرارا وتكرارا أن هذه الخطوة تقوض التوازن العسكري في المنطقة. وتضع أمن البلدان المجاورة في موقف حرج. مرة أخرى، ندعو الولايات المتحدة وجمهورية كوريا إلى إعادة النظر في مدى ملائمة هذه الخطوة والتفكير في عواقبها في الأجل الطويل. ونشجع البلدان الأخرى في المنطقة على عدم وقوعها في إغواء المشاركة في هذه الجهود المزعزعة للاستقرار.

ومن المهم الآن أكثر من أي وقت مضى التوصل إلى حل سياسي. ويقول بعض شركائنا إنهم مستعدون لتجديد الاتصالات مع بيونغ يانغ، ولكن بشروط معينة. وإذا تكلمنا مع بعضنا بعضاً بلغة الإنذارات النهائية، فلن تتمكن أبداً من المضي قدماً. إن الحالة في شبه الجزيرة الكورية والأزمات المعاصرة الحادة الأخرى تتطلب أن نبدأ العمل معاً بأسرع ما يمكن. وتقف روسيا على أهبة الاستعداد لبدء هذا النوع من العمل.

وتنشاطر الحاجة إلى معالجة التهديدات النووية الكورية الشمالية بصورة جماعية وحاسمة. وعلينا ألا نسمح لبيونغ يانغ بمواصلة زعزعة استقرار الحالة وتقييض دور مجلس الأمن في سياق الجهود العالمية لعدم الانتشار. فما من شيء إلا الخطوات القوية التي يتخذها المجلس يمكنه أن يوقف الانتهاكات المنهجية والصارخة للقانون الدولي وأن يقربنا إلى نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية. وندعو أعضاء المجلس إلى البقاء متّحدين في مواصلة التصدي لمسألة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لضمان امتثال بيونغ يانغ الكامل لقرارات المجلس ومطالبه. وما من شيء إلا الموقف الثابت والموحد يمكنه أن يثمر إحداث تغيير إيجابي في الحالة المتوترة الراهنة في المنطقة.

وكنتم آمل أن أختتم بياني بهذه النبذة المتفائلة. ولكن للأسف، فإن بيان الوفد الروسي قبل بضع دقائق أضاف بعض الشكوك التي تجعل من الصعب الآن القيام بذلك.

السيد عمروف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): نرحب باتخاذ القرار ٢٣٥٦ (٢٠١٧)، بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولا يزال موقف كازاخستان مستقراً وثابتاً. إننا ندين بأشد العبارات أي عمليات لإطلاق القذائف التسيارية، لأنها تشكل انتهاكاً صارخاً لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتقوض هذه الأعمال الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز جهودنا الإقليمية المشتركة، وفي نهاية المطاف السلام والأمن الدوليين.

إن إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية عنصر أساسي في الحفاظ على الأمن على نطاق أوسع في أنحاء آسيا. وستخلق حيافة نظام كوريا الشمالية للأسلحة النووية سابقة ستؤدي بلا شك إلى تصعيد سباق التسلح الإقليمي، وربما تقود غيرها إلى مزيد من الانتشار بغية موازنة التهديد النووي الذي تشكله جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتناع عن أي أعمال ذات أثر سلبي على عملية نزع السلاح النووي وعدم

خلالها، بمارس ضغط محسوس على نظام أفلت من العقاب على أفعاله لفترة أطول مما يجب. وأودّ أن أكون واضحاً، إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي التي يتعيّن عليها أن تختار خياراً واضحاً بشأن سبيل المضي قدماً: إما مواصلة أعمالها الخطيرة المزعزعة للاستقرار أو تغيير سلوكها وبدء بناء مستقبل لشعبها. معاً، نحن المجتمع الدولي، يجب أن نكون ثابتين عند إنفاذ هذه الجزاءات الجديدة، فضلاً عن جميع التدابير السابقة التي اعتمدها المجلس. وعلى جميع الدول الأعضاء أن تقوم بدورها لأجل التنفيذ الكامل للجزاءات. ولدينا التزام جماعي بمعالجة سلوك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويجب أن نُظهر عزمنا الجماعي على وضع حد لهذه الإجراءات غير القانونية المزعزعة للاستقرار.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): صوتت أوكرانيا مؤيدة للقرار ٢٣٥٦ (٢٠١٧)، الذي يحدد مزيداً من الأفراد والكيانات الكورية الشمالية لإدراجهم في قوائم المراقبة ذات الصلة، استجابة للاستفزاز الأخير بإطلاق القذائف التسيارية من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونرحب بالجهود التي تبذلها الوفود المشاركة في صياغة النص.

وفي الوقت نفسه، وفي سياق إطلاق القذائف كل أسبوع تقريباً وتحقيق تقدم سريع في برنامج القذائف الكوري الشمالي، تواصل بيونغ يانغ خطابها العدواني وحيلها المطردة التطور للتهرب من المحظورات والقيود القائمة. ويجب أن نعتزف بأن نظام الجزاءات الحالي يحتاج إلى تعزيز. وندرك جميعاً أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تواصل الحصول على التكنولوجيات والمواد والمعدات والموارد المالية من أجل مواصلة تطوير برامجها النووية وبرامج القذائف. فكل إطلاق أو تجريب يزيد من صعوبة وضع حد لتلك العملية الشريرة بالنسبة لمجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره.

الشمالية ذات يوم. ولذلك فإنه تهديد أمني لجميع البلدان. وعلاوة على ذلك، فإن نظام عدم الانتشار برمته - الذي يركز عليه إطار أمننا - بات في خطر.

ورغم تحذيراتنا المتكررة، تنتهك كوريا الشمالية جميع قرارات المجلس وقد تحدت المجتمع الدولي بأسره.

وبالنظر إلى شدة وإلحاح التهديد - وهو أحد أخطر التهديدات للسلم والأمن الدوليين - هناك حاجة لأن يعرب المجلس عن قلقه ويعيد تأكيد سلطته.

لذلك، ترحب فرنسا بالاتخاذ الإجماعي للقرار الذي اقترحتته الولايات المتحدة، الذي يجعل من الممكن التأكيد بشكل لا لبس فيه على رسالة ثلاثية الأبعاد، وحدة وحزم والتزام من جانب مجلس الأمن. ويدين المجلس، بموجب هذا القرار، أعمال كوريا الشمالية غير المبررة ويعاقب الأفراد والكيانات التي تعتبر محورية بالنسبة لعمليات النظام وبرامجه، وبخاصة برنامج القذائف التسيارية، وتمويلها.

إن القرار استجابة حازمة وكذلك إنذار جديد. فيجب إيقاف اندفاع كوريا الشمالية المتهور والخطير وغير المسؤول. ويجب على كوريا الشمالية أن تدرك أنها إذا أصرت على اختيار التصعيد والاستفزاز، فلن يكون أمامنا أي خيار آخر سوى زيادة الضغط بتصميم كامل. وقد قالت فرنسا أن الجزاءات ليست غاية في حد ذاتها، ولكن عندما نواجه بعناد نظام كوريا الشمالية غير المسؤول وغير المبرر، فلا يوجد حل آخر اليوم غير الوقوف بحزم وإقناعه بالعودة إلى طاولة المفاوضات.

إن الحالة الراهنة معاكسة تماماً لسياق الحوار. ولذلك فإن من مسؤولية كوريا الشمالية أن تثبت حسن نيتها بإخلاص من خلال إظهار بوادر ملموسة على استعدادها للاستثمار في حل تفاوضي والإسهام في تخفيف حدة التوترات في شبه الجزيرة

انتشاره وهو الذي يشكل تهديداً للأمن الإقليمي والعالمي على السواء. إن المركز غير النووي لبلدي هو المثال الأكثر إقناعاً على أن اتباع هذا النهج هو النهج الواعد الوحيد. وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى تبني نفس الخيار. ونحن مقتنعون بأنه لا يوجد بديل عن الالتزام الجماعي بالتعهدات الدولية بموجب قرارات مجلس الأمن.

ونود أن نذكر بأن موقف كازاخستان المبدئي هو الإدانة الثابتة لاستخدام أسلحة الدمار الشامل من جانب أي طرف وتعزيز تسوية النزاعات عن طريق الحوار. وندعو جميع الأطراف المعنية والدول الأعضاء كافة إلى اتخاذ إجراءات متوازنة ومدروسة لا تفضي إلى عواقب لا رجعة فيها. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى الامتناع عن أي عمل يمكن أن يزيد من خطر التصعيد العسكري وتزايد حدة التوترات في المنطقة. ويعتقد بلدي اعتقاداً راسخاً بأنه ينبغي لمجلس الأمن في هذه المرحلة الحرجة - بوصفه الهيئة الوحيدة المكلفة بصون السلام والأمن الدوليين - أن يحافظ على وحدته في هذه المسألة.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): تشكر فرنسا الولايات المتحدة على إعدادها القرار ٢٣٥٦ (٢٠١٧). وترحب فرنسا باتخاذ الإجماع.

ما برحت كوريا الشمالية لسنوات تدفع قدماً بإلحاح تطوير برامجها النووية والتسيارية على أعلى مستويات النظام. وما فتئت تحاول بمنهجية حيازة ترسانة نووية قتالية على حساب سكانها. فلنكن واضحين: إن كل إطلاق لقذائف تسيارية يجعل نظام كوريا الشمالية أقرب إلى تطوير قدرات نووية عسكرية قتالية دقيقة ومتنوعة. وهذا الأمر يتقدم بمعدل مفرغ ومتزايد. وفي نفس الوقت، تمتلك كوريا الشمالية أسلحة دمار شامل أخرى - كيميائية وبيولوجية - وهو خطر لا يجب الاستهانة به.

إن الحالة الراهنة توجب بصورة كبيرة التوترات في شبه الجزيرة الكورية. ويمكن لأي بلد أن يصبح ضمن مدى قذائف كوريا

الكورية. ويجب أن يظل هدفنا هو النزاع الكامل للسلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية على نحو قابل للتحقق منه ولا رجعة فيه. الأمن.

السيد سكوغ (السويد) (تكلم بالإنكليزية): نرحب، شأننا شأن الآخرين، باتخاذ قرار مجلس الأمن اليوم ٢٣٥٦ (٢٠١٧) بالإجماع. ويأتي الإجراء الذي اتخذته المجلس استجابة لنمط الاستفزازات المكثف من قبل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ويبرهن مرة أخرى على وحدة المجلس وعزمه بشأن هذه المسألة.

وتدين السويد بأشد العبارات إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المتكرر للقذائف التسيارية. فتلك الأعمال تشكل انتهاكا صارخا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونحن نقف مع البلدان المجاورة وشعوبها، التي تعيش تحت التهديد المستمر المتمثل في سلوك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التهديدي.

فما زالت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تظهر تجاهلا صارخا لالتزاماتها الدولية. إن تنفيذ جميع القرارات ذات الصلة، بما في ذلك القرار الذي اتخذ للتو، أمر بالغ الأهمية. وندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الوفاء بالتزاماتها في ذلك الصدد.

وأخيرا، فإن الجزاءات وحدها لن تعالج الحالة في شبه الجزيرة الكورية. فهناك حاجة إلى جهود دبلوماسية مكثفة ومبتكرة لتجنب سوء الفهم والمزيد من التصعيد وإلى الشروع في إعداد حل سلمي ودبلوماسي وشامل لشبه الجزيرة والمنطقة بأكملها. وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى إعادة الانخراط في حوار صادق ومجدد مع المجتمع الدولي.

السيد أبو العطا (مصر): أود بداية أن أعرب، السيد الرئيس، عن خالص التقدير لوفدي الولايات المتحدة والصين على إعداد وصياغة مشروع القرار الذي اعتمده المجلس اليوم (القرار ٢٣٥٦ (٢٠١٧)).

السيد بيرموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): تغتنم أوروغواي هذه الفرصة للتأكيد مجددا على قلقها إزاء تكرار عمليات إطلاق القذائف من كوريا الشمالية والتوترات المتزايدة في شبه الجزيرة الكورية. إن تلك الأعمال تشكل تهديدا خطيرا

في هذا المجال بشكل واضح ولا رجعة فيها وقابل للتحقق. ومن ثم فإن أعمال كوريا الشمالية لا تمثل تهديدا للشعب الذي يسكن شبه الجزيرة والمنطقة فحسب، بل إنه يقوض نظام عدم الانتشار بهدف تطوير نظم إيصال الأسلحة النووية، مما يؤدي إلى تفاقم التوترات في المنطقة وما وراءها.

وأغتنم هذه الفرصة لإعادة التأكيد على دعم السنغال للامتنال الصارم لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ولتكرار أملنا باستئناف الحوار سريعا من أجل التوصل إلى حل شامل وسلمي ودبلوماسي وسياسي للأزمة.

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بياني بالترحيب باتخاذ القرار ٢٣٥٦ (٢٠١٧) بالإجماع، وهو يوجه مرة أخرى رسالة قوية وموحدة من مجلس الأمن ردا على تكرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتجارب القذائف التسيارية.

وما فتئت الحالة في شبه الجزيرة الكورية فعلا مصدر كبيرا للقلق. إن الأنشطة المتصلة بالقذائف التسيارية التي تضطلع بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن، تعرض السلام والأمن الإقليميين والدوليين لخطر شديد. ومرة أخرى يجدد قرار اليوم التأكيد على موقف المجلس الثابت الذي يطالب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالتخلي عن جميع الأسلحة النووية والبرامج النووية الحالية بشكل كامل وقابل للتحقق منه ولا رجعة فيه وبالوقف الفوري لجميع الأنشطة ذات الصلة. ونرى أن هذا يصب في مصلحة الجميع - جيران جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية نفسها، وشبه الجزيرة الكورية بأسرها والمجتمع الدولي. وهناك فرصة سانحة، كما قالت الصين. ونريد أن نرى التوصل إلى حل سلمي لهذه المشكلة. ولا شك أن المزيد من تصعيد الحالة في شبه الجزيرة الكورية ستكون له آثار مدمرة على السلام والأمن الإقليميين والدوليين.

إن التصويت بالإجماع على هذا القرار ٢٣٥٦ (٢٠١٧) إنما يعكس رسالة واضحة من أعضاء المجلس كافة بل والمجتمع الدولي برفض الانتهاكات الأخيرة من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التي تمثل خرقا لالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وخاصة القرارين الأخيرين ٢٢٧٠ (٢٠١٦) و ٢٣٢١ (٢٠١٦). إن مصر تطالب الأطراف المعنية ببذل مزيد من الجهود الدبلوماسية من أجل تفعيل المسار السياسي الهادف إلى نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية ومن ثم الحفاظ على منظومة عدم الانتشار في العالم. كما تعرب مصر عن استعدادها الدائم لدعم أي مساع دولية أو مبادرات مقترحة للعمل على تسوية سلمية للأزمة الكورية وتعيد التأكيد على أهمية تجنب مفاخرة الوضع الإنساني في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ختاما، نؤكد على محورية دور مجلس الأمن في هذا الشأن وضرورة تماسكه، وكذا أهمية مواصلة الترابط والتفاعل الإيجابي للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) وفريق الخبراء التابع لها في المجتمع الدولي بهدف تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

السيد سيس (السنغال) (تكلم بالفرنسية): صوت الوفد السنغالي لصالح القرار ٢٣٥٦ (٢٠١٧) الذي يعزز نظام الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وفقا للالتزام بلدي بإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، ولكن أيضا للإعراب عن موقف السنغال المؤيد لنزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية. إن إطلاق كوريا الشمالية القذائف التسيارية، الأمر الذي ظل بلدي يدينه بقوة في كل مرة، يؤكد عزم ذلك البلد على مواصلة برامجه النووية وبرامج قذائفه التسيارية.

فلم توقف الجزاءات السابقة كوريا الشمالية عن تطوير قدراتها النووية وقذائفها التسيارية تدريجيا. فهي تواصل انتهاكها الصارخ لقرارات المجلس والطلبات المتكررة للوفاء بالتزاماتها الدولية

التوتر وتعريض السلام والأمن الدوليين للخطر، ولا سيما في شبه الجزيرة الكورية.

كما نؤكد على أن علينا أن نرفض أي مخرج عسكري من هذه الحالة ويجب علينا الاستفادة إلى أقصى حد من الموارد التي توفرها لنا الدبلوماسية، مثل الحوار والتفاوض. ونرحب بالاقتراح المزدوج لوقف إطلاق القذائف ولوقف التجارب النووية إلى جانب وقف المناورات العسكرية.

وأخيراً، ندعو إلى مشاركة أكبر من جانب أعضاء المجلس في الاستجابة لهذه المسألة وغيرها من المسائل التي تحظى بالاهتمام العالمي حينما تجري معالجتها.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل جمهورية كوريا.

السيد تشو تاي - يول (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بياني بتقديم الشكر للرئاسة البوليفية للمجلس على عقد جلسة اليوم. ويشعر وفد بلدي بالامتنان لكونه جزءاً من هذه الجلسة الهامة.

لقد كانت أحدث عملية إطلاق لقذيفة تسيارية من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في ٢٩ أيار/مايو، هي العملية التاسعة في عام ٢٠١٧ والثالثة في شهر أيار/مايو وحده. وفي الواقع، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أجرت عمليات إطلاق القذائف التسيارية على أساس أسبوعي تقريبا منذ تنصيب الحكومة الجديدة في سيول، في ١٠ أيار/مايو. ولا يمكن التغاضي عن تلك الاستفزات التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في انتهاك واضح للعديد من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وينبغي أن تقابل برد قوي. ولذلك السبب أيدت جمهورية كوريا اتخاذ القرار ٢٣٥٦ (٢٠١٧) بالإجماع رداً على سلسلة من عمليات إطلاق جمهورية كوريا

وينبغي ألا يكون مفاجئاً لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن ترى الناس يساورهم القلق. ولذلك من الإهمية البالغة بمكان أن تعود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى التزاماتها الدولية بنزع السلاح النووي والامتنال الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بغية الحد من التوتر المتزايد في المنطقة. وأصبح التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك القرار الذي اتخذناه للتو اليوم، أكثر أهمية في ضوء الحالة السائدة. ونحن، من جانبنا، لا نزال ملتزمين بتنفيذ تعهداتنا.

وأخيراً، فإن ضرورة التوصل إلى حل سلمي ودبلوماسي وسياسي لهذه المسألة لم تكن إطلاقاً أكثر إلحاحاً في أي وقت مضى. ونؤيد جميع الجهود المبذولة بحثاً عن حل سلمي وشامل عن طريق الحوار، على نحو ما أكد عليه مجدداً القرار الذي اتخذناه اليوم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات.

إن بوليفيا تدين أشد الإدانة إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للقذائف التسيارية وإجراءها للتجارب النووية. ونناشد البلد التخلي الكامل وبشكل قابل للتحقق منه ولا رجعة فيه عن برنامجه النووي.

ونعتقد أيضاً أن فرض الجزاءات وسيلة وليس غاية بحد ذاته. وعلى نحو ما تم الاتفاق عليه في مؤتمر القمة الأخير لرؤساء دول وحكومات مجموعة الـ٧٧، التي تضم أكثر من ثلثي الدول الأعضاء في المنظمة، فإننا ندين الجزاءات الانفرادية باعتبارها انتهاكات للقانون الدولي.

ونحث جميع الأطراف المعنية في هذه الحالة على تجنب أي تصعيد للخطاب أو الإجراءات التي من شأنها زيادة حدة

وأغتنم هذه الفرصة لأناشد بقوة الدول الأعضاء التنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بتطبيق الجزاءات، بما في ذلك القرارات ٢٢٧٠ (٢٠١٦) و ٢٣٢١ (٢٠١٦) و ٢٣٥٦ (٢٠١٧). وفي نهاية المطاف، فإن الهدف النهائي لفرض الجزاءات وممارسة الضغط هو إعادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى طاولة المفاوضات من أجل نزع السلاح النووي. وبغية حمل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على اختيار الطريق الصحيح صوب الحوار تحقيقاً لتلك الغاية، فإن علينا نحن المجتمع الدولي، أن نتكلم بصوت واحد ونعمل في تضامن بالتنفيذ الدقيق لجميع القرارات المتعلقة بالجزاءات. ويحدوني خالص الأمل في أن تستجيب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لمطالب المجتمع الدولي المتضافرة وأن تغتنم الفرصة، بدون مزيد من التأخير، لرسم بداية جديدة في العلاقات بين الكوريتين، وأيضاً في علاقاتها مع المجتمع الدولي. ونظراً لاحتمال حدوث استفزاز آخر من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، يجب أن نظل على أهبة الاستعداد للرد على أي استفزازات أخرى بطريقة استباقية بصوت أكبر.

وفي الختام، أود مرة أخرى أناشد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وقف جميع أشكال الاستفزاز واتخاذ خطوات فورية للحوار واتخاذ إجراءات في سبيل نزع السلاح النووي.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠.

الشعبية الديمقراطية للقذائف التسيارية وغيرها من الأنشطة المحظورة منذ ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ .

ويوجه قرار تطبيق الجزاءات الجديد المتخذ اليوم رسالة واضحة مفادها أن المجلس لن يسمح بتكرار عمليات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لإطلاق القذائف التسيارية، بغض النظر عن مداها أو نوعها، أو نقطة هدفها المنشود. ويتخذ هذا القرار، الذي حاد نوعاً ما عن نمط رده المعتاد على عمليات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لإطلاق قذائف تسيارية، فإن المجلس أبدي عزمه الموحد على الاستجابة بحزم في مواجهة سلسلة الاستفزازات المتعلقة بإطلاق القذائف التسيارية من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ويستفيد القرار ٢٣٥٦ (٢٠١٧) من نظام الجزاءات القائم المتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ويوسع نطاقه. ويشمل الأفراد والكيانات التي ستخضع لحظر السفر وتجميد الأصول بموجب هذا القرار كبار المسؤولين في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأجهزتها العسكرية الأساسية، وهي مسؤولة مباشرة عن برامج النظام النووية وبرامج القذائف التسيارية غير المشروعة. كما أن بعض أرباب الأعمال والكيانات التجارية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عينت حديثاً، وهو أمر أعتقد أنه سيساعد على زيادة تقييد قدرة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على تمويل الأنشطة غير المشروعة.